السهل التأكد من ان توجيه البحث ضمن منظور أكثر شمولية هو الاسلوب الامثل. بيد ان هذا الاجراء يبقى ضرورياً، ويصعب الاستغناء عنه، من اجل توفير بنية المفاهيم النظرية التي تساعد في ايضاح الافتراضات التي يقوم عليها هذا البحث. ودون المزيد من الاستطراد حول هذا الجانب من المشكلة، فاننا سوف نلجأ الى الاشارة، بصورة مقتضبة، الى أهم هذه الافتراضات، التي تمثل، من وجهة نظرنا، أطاراً ضرورياً لفهم بعض مصادر التوتر في هذه الاشكالية:

○ التأثير الذي يمارسه نموذج بنية الدولة العربية في التوتر داخل اطار النظام العربي، وعلى محور العلاقة التي تربط الدول المعنية بالمنظمة. ان الانعكاس المباشر لهذا العامل يتمثل في صعوبة النظر الى هذه الدول بكونها وحدات متسقة ومتماسكة، وانما باعتبارها تمثل نخباً سياسية وافراداً (رؤساء وحكاماً) بالدرجة الاولى؛ حيث في غياب نظام مؤسسي حديث ومتكامل، ينحصر القرار السياسي في ايدي قلة من الاشخاص، واحياناً في يد شخص واحد، دون ان تتأثر صناعة القرار، غالباً، بتأثير الحقائق، والمصالح الفعلية الواقعية[1]، بقدر ما يتأثر ذلك بضرورات المحافظة على ديمومة نظام الحكم القائم، واستمرار سيطرته. وبهذا المعنى، يمكن تفسير المرونة، والتبدل السريع، في المواقف، التي يصعب اخضاعها لقانون ثابت، أو منطقي احياناً، على صعيد المعرفة والتوقع أو التنبؤ. كما ان هذا العامل يلقي الضوء على تفسير النشأة السريعة للتحالفات، وتفككها كذلك.

○ ان طابع التوتر الذي يميز نمط التفاعل هذا، يلعب الدور الاساس في التأثير في صوغ المواقف من المسألة الفلسطينية. وفي هذا المجال، فان المتغيرات الاساسية التي تؤثر في مسار العلاقة مع المنظمة وفي العملية السياسية تتناول درجة التجانس في توزيع القوة داخل دول هذا المحور، وطبيعة الاستقطابات، وانماط التحالفات، ومستوى التنافس، ودرجة الاتفاق في اللحظة الراهنة، واخيراً اشكالية النزعة الاقليمية، التي يؤشر بروزها الى تغليب مصلحة الدولة الاقليمية على حساب العمل الجماعي.

○ اما الافتراض الثالث، فهو يقوم على الادعاء بأن التصادم الفلسطيني مع تلك البلدان لا ينشأ، فقط، بسبب عدم الاتساق في الاهداف، وانما، أساساً، بعدم القدرة على التوفيق بين الاعتبارات التي تطرحها بنية الدولة (بغض النظر عن اشكالية تكوينها) وبين بنية المنظمة. ان المعادلة الناشئة عن هذا التعارض «تتخطى الدلالة المباشرة والمجردة، بين نزعة دولتيه محافظة، ونزعة ثورية قائمة على الرفض أساساً. ذلك ان العجز العربي في حل المشكلة الفلسطينية يفاقم من تأثير هذا التعارض الى الحدود القصوى. والنتيجة التي قاد اليها هذا الوضع في الماضي، عبرت عنها الحروب الاهلية متعددة الشكل، التي كانت المنظمة ودول الطوق اطرافاً اساسية فيها.

○ والافتراض الرابع مبني على حقيقة لم تستأثر غالباً بالتحليل العميق، وهي ان الاستراتيجية العربية تظهر اهتماماً بحل مشاكلها الذاتية مع اسرائيل يفوق الاهتمام الذي تبديه لمراعاة المصالح الفلسطينية. وفي هذا السياق، فان التصعيد والمجابهة مع اسرائيل غالباً ما يكونان رداً على استفزازات اسرائيل، أكثر مما ينطوي على استعداد أصيل للمبادرة في التصعيد وتحمّل تبعاته، وهو الامر الذي يؤدي، باستمرار، الى جعل هذه الدول تسعى الى فرض نوع من الرقابة والسيطرة على المنظمة، للحد من دفع الامور نحو تصعيد عسكري، وذلك بالعمل على الحد من نشاط المنظمة العسكري، خصوصاً عبر حدود هذه البلدان مع اسرائيل. وهذا يجد تعبيراً واضحاً عنه في كون المجابهة الوحيدة عبر الحدود تمت من الاردن خلال تواجد المنظمة بصورة قوية؛ وان الحدود الوحيدة التي ظلت، بعد ذلك، مفتوحة أمام المقاومة الفلسطينية هي لبنان، وذلك بسبب ضعف السلطة اللبنانية أساساً.

○ وهناك مسألة اخرى لم تستأثر بالقدر الكافي من الاهتمام؛ وهذه تتعلق، أساساً، بالتمييز